

بسم الله الرحمن الرحيم

# المبادئ والقرارات في استقرار الأحكام القضائية

جمع

عبدالله بن عبدالرحمن الصقيهي

<p>قرار الهيئة العامة للمحكمة العليا رقم ٦/م في ١٤٣٥/٢/٧ هـ</p> <p>لا يجوز للمحكمة العليا إعادة دراسة حكم في دعوى سبق أن صدر فيها قرار بالتصديق من الهيئة القضائية العليا ، أو مجلس القضاء الأعلى بهيئتها الدائمة ، أو إحدى دوائر هذه المحكمة ، إلا وفق ما نص عليه نظام المرافعات الشرعية ، ونظام الإجراءات الجزائية</p>
<p>قرار المحكمة العليا رقم ١/٣/٥٩ في ١٤٣٣/٨/٢١ هـ</p> <p>لا تدرس المحكمة العليا أحكاما صدرت من مدة طويلة ؛ لأن استقرار الأحكام القضائية مطلوب شرعا ، وسكوت المتظلم طيلة هذه السنوات بعد تنفيذ الحكم أمر ينبغي اعتباره</p>
<p>قرار المحكمة العليا رقم ١/١/٣٢ في ١٤٣٥/٢/٢٨ هـ</p> <p>إذا سبق تصديق الحكم من مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة ، فلا يجوز إعادة النظر في هذه الدعوى إلا وفق ما نص عليه نظام المرافعات الشرعية ، ونظام الإجراءات الجزائية</p>
<p>قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٦/١٠٠ في ١٤٢٥/١/٢٥ هـ ورقم ٥٣/٢٢ في ١٤٢٢/٨/١٣ هـ</p> <p>إذا اجتهد المجلس في قضية مضت ، ولم يظهر له مناسبة الأخذ بذلك ، لم يكن ما سبق حجة عليه يلزمه الأخذ بها</p>
<p>قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٢/٦/٤ في ١٤٠١/٩ هـ</p> <p>إذا كان الحكم مصدقا من هيئة التمييز ، ومن الهيئة القضائية العليا وبعد مراجعات بينها وبين حاكم القضية ، ومضت مدة طويلة بعد تصديقه ، فلا يسوغ والحال ما ذكر إعادة تدقيقه من المجلس</p>
<p>قرار المحكمة العليا رقم ١/٣/٥٠ في ١٤٣٣/٧/٧ هـ</p> <p>عدم إعادة نظر المحكمة العليا في قضية سبق أن صدر من مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة قرار فيها</p>
<p>قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥/١٨٠ في ١٤١٦/٤/٧ هـ</p> <p>لا يجوز للقاضي التعرض لحكم غيره المؤيد من مرجعه ، ولو قدر أنه يرى عدم صحته فيتعين عرض الأمر على الجهة أنيط بها النظر في الأحكام</p>
<p>قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٦/٢٣٠ في ١٤١٢/٩/٧ هـ</p> <p>التعليمات تقضي بأنه لا يسوغ تكرار سماع دعوى واحدة قد حكم فيها من قبل قاض آخر ، ولا يمكن أن يعاد النظر لقضية قد صدر فيها حكم لم يتعرض له بنقض أو إلغاء</p>
<p>قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥/٢/٤٣ في ١٤٠١/٣/٢٦ هـ</p> <p>لا يجوز لقاض إصدار حكم في قضية سبق إلى الحكم فيها حاكم ، ما دام حكمه قائما</p>
<p>قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥/٥٨ في ١٤٠٩/٣/١٦ هـ</p> <p>الحكم باجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر</p>

قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٣/١٤٤ في ١٨/٤/١٤١٤ هـ الاجتهاد لا ينقضه صاحبه بمجرد اجتهاد طارئ
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥/١٤٦ في ١٨/٤/١٤١٤ هـ لا يجوز للقاضي أن يرجع عن حكمه إلا لدليل يدل على حرمة ما حكم به
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥/١٨٠ في ٧/٤/١٤١٦ هـ لا يجوز للقاضي الرجوع عن حكمه إلا إذا ظهر أن حكمه غير صحيح ، ونصب دليلا على ذلك ، أما مجرد اجتهاده فلا يصح أن ينقض اجتهاده السابق
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٤/٣٣٥ في ٧/٨/١٤١٤ هـ القاضي إذا أبرم حكما بعد اجتهاد بذله ، يجرم عليه الرجوع عنه ، إلا لمسوغ يجب الرجوع له
قرار الهيئة العامة للمحكمة العليا رقم ١٩/م في ٢٨/٤/١٤٣٦ هـ لا يجوز للقاضي الرجوع عن حكمه المكتسب القطعية إلا بعد حضور الطرفين وتطبيق تعليمات الاستئناف ، وإذا كان الرجوع أثناء التدقيق من المحكمة المختصة ، فلا بد من تأييد الرجوع من عدمه
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥/١٠٣ في ١٨/٢/١٤١٦ هـ إذا حكم القاضي في القضية صلحا ، فلا يجوز له الرجوع عن الحكم إلا إذا ظهر عدم صحته بالدليل المعتبر
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٦/٦٤ في ٩/١/١٤٣٠ هـ احترام الصكوك الصادرة من جهاتها الرسمية وتصحيحها أولى من إبطالها حفاظا على حقوق الناس وعدم التلاعب بها
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٢/١٨٨ في ٢٥/٢/١٤٢٤ هـ وجوب احترام الأحكام إذا صدرت ممن هو أهل لإصدارها ، ولم تخالف نصا شرعيا
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥/٤٣٢ في ٧/٩/١٤١٤ هـ الحكم الذي يصدر ممن هو أهل لإصداره ، لا يجوز له الرجوع عنه إلا لمسوغ صحيح
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٦/٩٤٨ في ١١/١٠/١٤١٦ هـ الأصل في الحكم الصادر ممن هو أهل لإصداره الصحة ، ما لم يخالف نصا أو أصلا من أصول إصدار الأحكام
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٣/٩٦٩ في ١٢/١٠/١٤٢٦ هـ الأصل في أحكام القضاة الصحة ، حتى يثبت بالدليل ما يرفع ذلك الأصل
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٦/٣١٣ في ٢٢/٤/١٤١٨ هـ الأصل في الحكم إذا صدر الصحة ، حتى يقوم ما يدل على بطلانه
قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٣/٢٤٤ في ٢٤/٣/١٤١٩ هـ

الأصل احترام الأحكام ما لم يتم دليل على عدم صحتها
قرار مجلس القضاء الأعلى ببيئته الدائمة رقم ٣/٧٦٨ في ١٤٢٩/٤/٢٢ هـ الأصل صحة الحكم ما لم يتم دليل صحيح يرد به ذلك الحكم
قرار مجلس القضاء الأعلى ببيئته الدائمة رقم ٤/٣١٢ في ١٤٢٢/٥/٩ هـ إذا سبق الحكم بحكم متقدم صحيح ، فينقض الحكم الجديد
قرار مجلس القضاء الأعلى ببيئته الدائمة رقم ٥/٣٥٠ في ١٤٢١/٥/٢٢ هـ اجتهاد القاضي معتبر ما لم يخالف نصوص الشريعة أو قواعدها ، وليس لمن ميز حكم القاضي أن يردده بمجرد اجتهاد
قرار مجلس القضاء الأعلى ببيئته الدائمة رقم ٦/٨ في ١٤٢٠/١/٢ هـ إذا صدر الحكم ممن هو أهل لإصداره ، وصمم على حكمه فلا يجب نقضه ، لاسيما إذا كان في المسألة خلاف قوي
قرار مجلس القضاء الأعلى ببيئته الدائمة رقم ٢/٤/١٣ في ١٤٠٦/١/١٠ هـ لا ينقض حكم إلا إذا خالف نصوص كتاب أو سنة أو إجماع
قرار مجلس القضاء الأعلى ببيئته الدائمة رقم ٣/٦٣٧ في ١٤١٩/١٢/٢٨ هـ يصدق الحكم إذا لم يخالف نصوص كتاب أو سنة أو إجماع وصدر مستكملاً لشروطه الشرعية
قرار مجلس القضاء الأعلى ببيئته الدائمة رقم ٤/١٥٤٦ في ١٤٢٨/١١/٩ هـ الأحكام إذا صدرت من جهة إصدارها فالأصل سلامتها حتى يقوم ما يقضي بردها من حجة معتبرة